

أبو مازن يحذر من زج الأجهزة الأمنية في خلافات صلاح الدين



أعرب رئيس حزب الجماهير الوطنية، أحمد الجبوري أبو مازن، اليوم الاثنين، عن قلقه البالغ إزاء التطورات الأخيرة في محافظة صلاح الدين، المتعلقة بعودة بدر الفحل إلى منصب المحافظ وإلغاء تكليف هاشم عزاوي، مؤكداً ضرورة إبعاد الأجهزة الأمنية عن أي صراع إداري أو حزبي، ومشيراً إلى أن عودة الفحل تبقى قانونية ونافذة ما لم يصدر قرار قضائي بخلاف ذلك.

وذكر الجبوري في بيان تلقته "المطلع"، إنه: "تابعنا بقلق بالغ ما جرى اليوم في محافظة صلاح الدين من إجراءات متسارعة وملتبسة، بسبب عودة السيد بدر الفحل بأمر نيابي إلى موقعه كمحافظ وإلغاء كتاب تكليف السيد (هاشم عزاوي) محافظاً بالوكالة، جرى ذلك بعد أن أعلن السيد رئيس مجلس النواب إلغاء ترديد القسم النيابي للسيد (بدر الفحل)، لعدم اكتمال النصاب القانوني لجلسة البرلمان، مستنداً في ذلك على الرأي القانوني المقدم من قبل المختصين الذي اوصوا بعودة السيد بدر الفحل لمزاولة مهامه السابقة مع التأكيد على حقه في ترديد القسم في جلسة لاحقة، إذا أراد ذلك".

وأكد البيان أن: "بناءً على ذلك، فإن عودة السيد (بدر الفحل) إلى منصبه كمحافظ لصلاح الدين تُعدّ"

قانونية ونافذة ما لم يصدر قرار قضائي خلاف ذلك".

وتابع البيان، كيف اتُّخذت قرارات مصيرية بهذه السرعة، وبأثر رجعي، وفي يوم واحد، دون الرجوع إلى المسارات القانونية الهادئة التي تضمن استقرار المحافظة وعدم زجها في صراع سياسي مفتوح؟.

وشدد البيان: "إننا، ومن منطلق المسؤولية الوطنية، نوجّه رسالة صريحة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، وإلى الإخوة في مجلس محافظة صلاح الدين، بضرورة عدم زج الأجهزة الأمنية في الخلافات السياسية، وإبعادها تماماً عن أي صراع إداري أو حزبي، ونرفض بشكل قاطع أن يُستخدم غلق مكتب المحافظ أو زج قيادة الشرطة كوسيلة ضغط أو فرض أمر واقع".

وختم: "إنّ الطريق الصحيح واضح أمام الجميع والقضاء هو الفيصل، والمحاكم هي المرجع، والقانون وحده من يحسم الخلافات".